

Distr.: General
13 July 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ٧٧ (أ) من القائمة الأولية*

الخيطات وقانون البحار

تقرير عن أعمال عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة
باب العضوية بشأن الخيطات وقانون البحار في اجتماعها العاشر

رسالة مؤرخة ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من
رئيسي العملية الاستشارية المشاركين

عملاً بقرارات الجمعية العامة ٣٣/٥٤ المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩
و ١٤١/٥٧ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٣٠/٦٠ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/
نوفمبر ٢٠٠٥ و ١١١/٦٣ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، جرى تعييننا رئيسين
مشاركين للاجتماع العاشر لعملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب
العضوية المتعلقة بالخيطات وقانون البحار.

ونتشرف بأن نقدم لكم التقرير المرفق عن أعمال العملية الاستشارية في اجتماعها
العاشر، الذي عقد بمقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٧ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.
وتتمثل نتائج الاجتماع في الموجز الذي أعدناه للمناقشات.

ونرجو تعميم هذه الرسالة وتقرير العملية الاستشارية بوصفهما وثيقة من وثائق
الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الخيطات
وقانون البحار".

(توقيع) بول بادجي ودون ماكاي
الرئيسان المشاركان

* A/64/50.



الاجتماع العاشر لعملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار

(١٧-١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩)

موجز المناقشات الذي أعده الرئيس المشارك^(١)

- ١ - عقد الاجتماع العاشر لعملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار في الفترة من ١١ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وركز مناقشاته، وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٣/١١١، على تنفيذ نتائج العملية الاستشارية، بما في ذلك استعراض إنجازاتها وأوجه قصورها في اجتماعاتها التسعة الأولى.
- ٢ - وحضر الاجتماع ممثلو ١٠٣ دول، و ٢٨ منظمة حكومية دولية وهيئات أخرى، و ١٢ منظمة غير حكومية.
- ٣ - وكانت الوثيقتان الداعمتان التاليتان متاحيتين للاجتماع: (أ) تقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار (A/64/66)؛ و (ب) صيغة المناقشات وجدول الأعمال المؤقت المشروع للاجتماع (A/AC.259/L.10).
- ٤ - وكان معروضا أيضا على الاجتماع بيانان من مجموعة الـ ٧٧ والصين (A/AC.259/19) ونيجيريا (A/AC.259/18).

البندان ١ و ٢ من جدول الأعمال: افتتاح الاجتماع وإقرار جدول الأعمال

- ٥ - افتتحت الاجتماع باتريسيا أوبراين، وكيلة الأمين العام للشؤون القانونية والمستشارة القانونية، وشا زوكانغ، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وأبرز كلاهما في ملاحظاته الاستهلالية أهمية دور العملية الاستشارية ومساهمتها في تشجيع المناقشات المتعلقة بالجوانب المتعددة الأبعاد والمتعددة الاختصاصات المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، وفي إحالة هذه المسائل إلى الجمعية العامة من أجل اتخاذ إجراءات بشأنها.
- ٦ - وأشار الرئيس المشارك، بول بادجي (السنغال) ودون ماكاي (نيوزيلندا)، إلى حسن توقيت الموضوع محط التركيز الذي أتاح للوفود فرصة للوقوف، بطريقة شاملة، على أداء العملية الاستشارية ولتقييم هذا الأداء.

(١) يقصد بهذا الموجز أن يستخدم لأغراض مرجعية فحسب وليس كمحضر للمناقشات.

٧ - واعتمد الاجتماع صيغة المناقشات وجدول الأعمال المؤقت المشروح للاجتماع، وأقر تنظيم الأعمال المقترح.

البند ٣ من جدول الأعمال: التبادل العام للآراء

٨ - قسم البند ٣ على جلستين عامتين. وانصبت مداخلات الوفود على موضوع التركيز، كما تبادلت الآراء بشأن مسائل يمكن أن تستفيد من الاهتمام بشؤون المحيطات وقانون البحار في الأعمال المقبلة للجمعية العامة.

٩ - ويرد في الفقرات من ١٤ إلى ٧٣ أدناه بيان بالمناقشات المتعلقة بمجال التركيز التي دارت خلال الجلستين العامتين وداخل أفرقة المناقشة.

١٠ - وخلال المناقشات، أعربت الوفود عن تقديرها لتقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار. ولوحظ أن التقرير يقدم نظرة عامة جيدة على الطريقة التي أدمجت بها نتائج اجتماعات العملية الاستشارية في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع، ويبين الإجراءات الرئيسية التي اتخذتها الدول والمنظمات الحكومية الدولية لاحقاً. وأعرب عن رأي مفاده أن التقرير عجز أحياناً عن تقديم الآراء المتضاربة التي ربما توجد بشأن مسائل معينة، مما يثير القلق إزاء إقامة التوازن الضروري من أجل مناقشة موضوعية. وفي هذا الصدد، جرت الإشارة إلى عدم القدرة على بلورة العناصر المتفق عليها في الاجتماعين السادس والثامن للعملية الاستشارية.

مجال التركيز: تنفيذ نتائج العملية الاستشارية، بما في ذلك استعراض إنجازاتها وأوجه قصورها في اجتماعاتها التسعة الأولى

١١ - وفقاً لجدول الأعمال المشروح، جرت هيكلة المناقشات حول ثلاثة أجزاء على النحو التالي: ولاية العملية الاستشارية وأهدافها ودورها؛ ونتائج العملية الاستشارية وتنفيذها؛ وصيغة العملية الاستشارية وأساليب عملها. واستُهل الجزء الأول منها ببيانات أدلى بها أعضاء حلقات النقاش (انظر الفقرتين ١٢ و ١٣ أدناه)^(٢)، وأعقبت البيانات مناقشات طلبت الوفود خلالها توضيحات من أعضاء حلقات النقاش.

١ - بيانات أعضاء حلقات النقاش

١٢ - تشكل الجزء الأول من نظرة عامة على ولاية العملية الاستشارية وأهدافها ودورها قدمها ألان سيمكوك (رئيس مشارك للاجتماعات الثلاثة الأولى للعملية الاستشارية سابقاً)

(٢) يمكن بالرجوع إلى الموقع www.un.org/depts/los/consultative_process/consultative_process.htm الاطلاع المتاح من بيانات الأفرقة وموجزاتها.

وساتيا ن. ناندان (الأمين العام السابق للسلطة الدولية لقاع البحار، ووكيل الأمين العام والممثل الخاص للأمين العام سابقا في مكتب شؤون المحيطات وقانون البحار آنذاك، ورئيس لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ حاليا).

١٣ - واستُهل الجزء الثاني المتعلق بنتائج العملية الاستشارية وتنفيذها بخمسة بيانات أدلى بها أوغوستين بلانكو - باسان، كبير نواب مدير شعبة الشؤون القانونية في المنظمة البحرية الدولية؛ وماثيو جيان، المستشار السياسي ومستشار السياسات العامة بمجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية، وأحد مؤسسي ائتلاف المحافظة على أعماق البحار؛ وسيباستيان ماثيو، مستشار في الجمعية الدولية لدعم عمال صيد الأسماك؛ وأولاجيدي أئينلا، المدير التنفيذي وكبير الموظفين التنفيذيين في المعهد النيجيري للأوقيانوغرافيا والبحوث البحرية؛ وأندرو هودسون، المستشار التقني الرئيسي في شؤون المياه الدولية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونائب منسق شبكة الأمم المتحدة للمحيطات.

٢ - الجلسات العامة وحلقات النقاش

(أ) ولاية العملية الاستشارية وأهدافها ودورها

١٤ - شددت عدة وفود على تأييدها العام للعملية الاستشارية بوصفها منتدى فريدا من نوعه لإجراء مناقشات عامة بشأن المسائل المتصلة بالمحيطات وقانون البحار. ولوحظ أنه لم يكن هناك قبل إنشاء تلك العملية أي منتدى على الصعيد الدولي للمناقشات المتعلقة بالمحيطات ولتبادل المعلومات بين مقرري السياسات والخبراء.

١٥ - وأشار العديد من الوفود إلى تاريخ إنشاء العملية. فذكر بأنه، في القرار ٣٣/٥٤، قررت الجمعية العامة أن تنشئ، بما يتمشى مع الإطار القانوني الذي توفره اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وأهداف الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١، العملية الاستشارية تسهيلا لاستعراض الجمعية سنويا، بطريقة فعالة وبناءة، للتطورات الحاصلة في شؤون المحيطات بالنظر في تقرير الأمين العام وباقتراح مسائل معينة تنظر فيها الجمعية لاحقا، مع التشديد على تحديد المجالات التي ينبغي فيها تعزيز التنسيق والتعاون على الصعيد الحكومي الدولي والصعيد المشترك بين الوكالات.

٦ - وأشار العديد من الوفود أيضا إلى مقرر لجنة التنمية المستدامة ١/٧^(٣). وأشارت عدة وفود إلى استنتاج اللجنة أن المحيطات والبحار تشكل حالة خاصة فيما يتعلق بضرورة

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٩، الملحق رقم ٩ (E/1999/29)، الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١/٧.

التنسيق والتعاون على الصعيد الدولي، وذلك نظرا لطابعها المعقد والمترابط، وتوصياتها الداعية إلى إنشاء عملية استشارية غير رسمية مفتوحة باب العضوية مهمتها الوحيدة هي تيسير النظر في المسائل بفعالية وعلى نحو بناء في نطاق الولاية الحالية المنوطة من الجمعية العامة.

١٧ - وأبرز العديد من الوفود المبادئ الواردة في مقرر لجنة التنمية المستدامة ١/٧، ومنها مثلا: تلافي إنشاء مؤسسات جديدة، وعدم إفضاء العملية إلى ازدواج أو تداخل بين المفاوضات الجارية والمناقشات الخاصة التي تدور في المنتديات المتخصصة؛ وأن المقصود ليس أن تمارس الجمعية العامة التنسيق القانوني أو القضائي بين مختلف الصكوك القانونية، وأن الجمعية ينبغي أن تضع في اعتبارها اختلاف الخصائص والاحتياجات باختلاف مناطق العالم. وأعرب عن رأي مفاده أن مقرر لجنة التنمية المستدامة ١/٧ حدد الاعتبارات العامة التي ينبغي أن توجه أعمال العملية الاستشارية، بما في ذلك الفكرة القائلة بأن اتفاقية قانون البحار قد حددت الإطار القانوني العام الذي يجب النظر ضمنه في كافة الأنشطة المتعلقة بالمحيطات والبحار، وأن الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ يظل برنامج العمل الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة فيما يخص المحيطات والبحار وأنه لا صك من الصكين يحظى بالأولوية. وقيل إن المقرر ١/٧ يمنع العملية الاستشارية من النظر في المسائل التي تتناولها المنتديات المتخصصة. وبالمقابل، جرت الإشارة إلى أن هذا الجانب من المقرر ١/٧ لا يخص العملية وحدها، وأنه ينبغي للعملية بالفعل أن تقدم نظرة عامة على جميع المسائل المتعلقة بالمحيطات بهدف تشجيع التعاون والتنسيق.

١٨ - وفيما يتعلق بأهداف العملية ودورها، أكدت عدة وفود أن منطلق التنمية المستدامة هو المنظور الذي يمنح تلك العملية طابعها الفريد. وأشارت كذلك إلى أن طابع العملية المفتوح يتيح فرصة لتبادل الآراء والمعلومات عن شؤون المحيطات من منطلق الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة. وشددت هذه الوفود على أن تستعيد العملية ولايتها الأصلية، ولا سيما في ضوء الأزمات المتعددة التي تهدد بالحيلولة دون بلوغ العديد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

١٩ - وأشار العديد من الوفود إلى أنه رغم إنشاء العملية الاستشارية بناء على توصية من لجنة التنمية المستدامة، لم يجر أي تفاعل مع تلك اللجنة حتى الآن. وأشارت الوفود إلى أن لجنة التنمية المستدامة لن تنظر في مسائل تتعلق بالمحيطات والبحار حتى عام ٢٠١٤. وشددت أيضا على أنه من دون العملية الاستشارية لما كان هناك، لمدة خمسة عشر عاما، أي محفل

آخر في منظومة الأمم المتحدة للنظر في المسائل المتعلقة بالمحيطات والبحار من منظور التنمية المستدامة.

٢٠ - وأكدت عدة وفود على أن العملية الاستشارية هي المحفل الوحيد على الصعيد الدولي الذي يتناول المسائل المتعلقة بالمحيطات بأسلوب متكامل، وأشارت إلى أهمية تلك المهمة بالنظر إلى جدول الأعمال العالمي المعني بالمحيطات. وأعرب عن رأي مفاده أن النهج المتكامل أدى إلى مراعاة قطاعات مختلفة ومسائل هامة مشتركة بين القطاعات. وأشار أيضا إلى أن ضرورة عمل الحكومات والمجتمع الدولي عموما عملا مشتركا وبأسلوب متكامل لا تزال تحتفظ اليوم بأهميتها التي حظيت بها في عام ١٩٩٩.

٢١ - وشدد أيضا على أن العملية الاستشارية ينبغي ألا تقدم تفسيرات لقانون البحار وألا تنظر في نتائجها هيئات قضائية مثل المحكمة الدولية لقانون البحار.

٢٢ - واستجابة لاستفسار عما إذا كانت العملية الاستشارية قد تغير اسمها في أول اجتماعين، أوضح أن قرار الجمعية العامة ٣٣/٥٤ لم يورد صيغة موجزة لاسم العملية. ومن ثم، أجرى الرئيسان عددا من المحاولات لوضع صيغة موجزة للاسم، بدأت بـ "عملية الأمم المتحدة غير الرسمية المعنية بالمحيطات". وفي الاجتماع الأول طلب عدد من الوفود إدراج عبارة "قانون البحار" في الاسم. ومن ثم، أدرجت الإشارة المرجعية. وفي الاجتماع الثاني، طلبت وفود أخرى إزالة الإشارة المرجعية حيث رأت أنها لا تتفق مع القرار، بينما أيدت وفود غيرها إبقائها. وفي الاجتماع الثالث، بدأ استخدام تعبير "العملية الاستشارية غير الرسمية".

(ب) نتائج العملية الاستشارية وتنفيذ تلك النتائج

٢٣ - أبرز العديد من الوفود أن العملية الاستشارية آلية قيمة لمناقشة ودراسة التطورات في شؤون المحيطات، وأكدت تلك الوفود على دور العملية في عمل الجمعية العامة. وأشارت عدة وفود إلى أن العملية الاستشارية حققت أهدافها المتمثلة في تيسير الاستعراض السنوي الذي تجريه الجمعية العامة لما تشهده شؤون المحيطات من تطورات، وفي تحديد المجالات التي يتعين فيها تحسين التنسيق والتعاون على الصعيدين الحكومي الدولي والمشارك بين الوكالات. وأعرب عن رأي مفاده أن العملية الاستشارية تجاوزت التوقعات الأولية في هذا الخصوص. وأشار أيضا إلى أن العملية الاستشارية تُنشّط مناقشات الجمعية العامة بشأن المحيطات وقانون البحار، وهي المناقشات التي أصبحت أكثر تركيزا وأهمية، وأظهرت قيمة عمل العملية الاستشارية.

٢٤ - وشدد على أن العملية الاستشارية كانت فعالة بوجه خاص في توجيه الانتباه إلى المسائل الرئيسية في مجال المحيطات وقانون البحار، وفي استكمال القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة لتعرض الاتجاهات الراهنة. وأشارت بعض الوفود إلى أن العديد من العناصر المتفق عليها في العملية الاستشارية قد أُدرج في قرارات الجمعية العامة. وأشار أيضا إلى أن تدخلات العملية الاستشارية وفرت في بعض الحالات وقتا وجهدا خلال المشاورات، بينما ساعدت العملية في حالات أخرى على تعريف حدود توافق الآراء وما يمكن تحقيقه خلال المشاورات.

٢٥ - ورأت عدة وفود أن العملية الاستشارية وفّت مهمتها المستهدفة، بتوفيرها محفلا لنقاش أشمل وأعمق يتناول مواضيع منتقاة. وأشارت الوفود أيضا إلى أن العملية الاستشارية نظرت في عدد كبير من المسائل ذات الأبعاد الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية، وأنها أبرزت التحديات الناشئة المتعلقة بالمحيطات وأرست أسس العمل الدولي لمواجهة تلك التحديات.

٢٦ - ومن جانب آخر، أكدت بعض الوفود أنه على الرغم من الولاية الأصلية للعملية الاستشارية إزاء التنمية المستدامة يشكل عدم التركيز على التنمية المستدامة، ولا سيما بعدها الاجتماعي، شاغلا رئيسيا فيما يخص مناقشات العملية ونتائجها. فعلى سبيل المثال، نظرت عدة اجتماعات للعملية الاستشارية في موضوع مصائد الأسماك ولكن البعد الإنمائي لم يُدرج كما ينبغي.

٢٧ - وتناولت عدة وفود إمكانية أن توفر العملية الاستشارية محفلا لمناقشة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتصل بالمحيطات والبحار وأن تعمل كحفاز للتعاون والتنسيق في هذا الصدد. وأثارت عدة وفود مسألة ما إذا كان على العملية الاستشارية تناول مسائل تتعلق بحقوق الإنسان، بما في ذلك ملكية الموارد في البيئة البحرية. وفي هذا السياق، أُشير إلى أن المزيد من التركيز على الأبعاد الاجتماعية وحقوق الإنسان سيعزز أيضا من مشاركة أصحاب المصلحة، ولا سيما في المجتمعات الساحلية. ويمكن تحقيق ذلك بزيادة التركيز على التعاون والتنسيق، ليس على الصعيد العالمي فقط، بل على الصعيد الوطني أيضا، بكفالة مشاركة جميع السلطات الوطنية المعنية وغيرها من أصحاب المصلحة في الإدارة المتكاملة للمحيطات والبحار.

٢٨ - وأشارت عدة وفود إلى أن العملية الاستشارية قدمت مدخلات جوهرية لكفالة فهم أفضل لشؤون المحيطات بإبراز المسائل والتحديات والعوائق أمام تنفيذ السياسات ذات الصلة بالمحيطات، وسبل تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيدين الحكومي الدولي والمشارك بين الوكالات. كما أشارت بعض الوفود إلى أن المعلومات الناتجة عن اجتماعات العملية

الاستشارية كانت هاديا للمناقشات المحلية بشأن المحيطات والمسائل السياسية ذات الصلة بالشؤون البحرية. فضلا عن ذلك، زادت المعارف المكتسبة من الاجتماعات من الوعي بما نوقش من مسائل وإجراءات هامة متعلقة بالمحيطات ومن تنفيذ تلك المسائل والإجراءات، على كل من الصعيد العالمي والصعيد الإقليمي والصعيد الوطني.

٢٩ - وقدمت عدة وفود أمثلة على كيفية إدراج نتائج الاجتماعات التسعة للعملية الاستشارية في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، أو كيفية تحديد تلك النتائج لما اتخذته الدول والمنظمات الحكومية الدولية من إجراءات لاحقة عملا بتلك القرارات. وأشار على وجه الخصوص إلى اتخاذ إجراءات تتعلق بالصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وحماية البيئة البحرية وحفظها، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة من ممارسات الصيد المدمرة، ونُهج النظم الإيكولوجية، والاستخدام المستدام للموارد البحرية، والقرصنة، والسلامة والأمن البحريين، والرابطة الحقيقية، وبناء القدرات، والعلوم والتكنولوجيا البحرية، والتلوث والتدهور البحريين، والأنشطة البرية، والإدارة المتكاملة للمحيطات.

٣٠ - وقيل إنه من الصعب تحديد التطورات التي يمكن عزوها مباشرة إلى نتائج العملية الاستشارية. ولو أضيفت في تقرير الأمين العام معلومات عن الإجراءات التي اتخذتها الدول عملا بقرارات الجمعية العامة ونتائج العملية الاستشارية لأفاد ذلك في تقييم منفعة العملية.

٣١ - وفيما يتعلق بالصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، الذي تناولته نتائج عدد من اجتماعات العملية الاستشارية، لاحظت بعض الوفود استمرار الشواغل المتعلقة بعدم قدرة البلدان النامية على رصد أنشطة سفن الصيد ومراقبة تلك الأنشطة والإشراف عليها؛ ووجود صلات محتملة بين الصيد غير المشروع والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية؛ وعدم امتثال دولة العلم لتدابير الحفظ والإدارة أو عدم اتخاذها لتلك التدابير. وأشار أيضا إلى أنه ليس صحيحا أن كل دول العلم تسمح للسفن التي تحمل أعلامها بأن تعمل دون رقابة فعالة.

٣٢ - وأعرب أيضا عن رأي مفاده أن أرصدة العالم السمكية بلغت حالة حرجية، وطُرح سؤال بشأن إمكانية الخيار المتمثل في تطبيق مبادئ التراث المشترك للإنسانية على الأرصدة السمكية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

٣٣ - وأعرب ممثل أمانة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن اعتقاده بأن العملية الاستشارية ساهمت في عمل المنظمة بشأن مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، ولا سيما في وضعها، في عام ٢٠٠١، خطة العمل الدولية لمنع الصيد

غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه، التي أفضت بدورها إلى الجهود الجارية من أجل التفاوض على اتفاق ملزم بشأن تدابير دولة الميناء. وأشار إلى أن نظر العملية الاستشارية مرة أخرى في تلك المسألة يمكن أن يحدد من زخم المسألة ويساعد في التغلب على نقص الخبرات التقنية اللازمة للتنفيذ في بعض البلدان. ومع ذلك، أُشير أيضا إلى أن المسألة معقدة، وأن من المهم عدم إعادة فتح باب النظر في النتائج التي جرى التفاوض عليها، مثل تعريف الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، في خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه.

٣٤ - وشددت بعض الوفود على دور العملية الاستشارية في وضع "تقييم التقييمات"، وهو مرحلة بدء العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي. بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وأشارت تلك الوفود إلى إنشاء الفريق العامل المخصص الجامع بموجب قرار الجمعية العامة ١١١/٦٣. ومما أبرزته بعض الوفود أيضا اتخاذ الجمعية العامة القرار ١٠٥/٦١ بشأن آثار الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، وهو ما شكل دافعا لاعتماد منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بإدارة مصائد الأسماك في أعماق أعالي البحار. وألقي الضوء أيضا على النتائج المؤسسية الإيجابية للعملية الاستشارية، التي من قبيل إنشاء الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية المعني بدراسة المسائل المتعلقة بالحفاظ على التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه بطريقة مستدامة.

٣٥ - وعلى عكس ذلك، أعرب عن رأي مفاده أن تطبيق بعض الدول لقرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١ لم يكن متسقا مع ما للدول الساحلية من حقوق سيادية على جرفها القاري. وفضلا عن ذلك، وُجه الانتباه إلى تنفيذ القرار ١٠٥/٦١ فيما يتعلق بالمنطقة. وأشار إلى أنه خلال التفاوض على التوصيات لم يكن هناك وقت كاف للمشاورات المتعلقة بتبعات التفسيرات الممكنة للتوصيات، مما أدى إلى ارتباك فيما يتعلق بالمناطق البحرية. ويُعتبر ذلك درسا مستفادا بشأن فعالية العملية الاستشارية.

٣٦ - وأعرب عن رأي يتعلق بأهمية إيجاد توازن بين قيمة تناول العملية الاستشارية والجمعية العامة للمسائل التي جرت مناقشتها بالفعل في محافل أخرى وإمكانية التدخل في تلك المناقشات. وأشار ممثل المنظمة البحرية الدولية إلى ضرورة مراعاة العملية الاستشارية والجمعية العامة للمفاوضات الجارية في المحافل الأخرى.

٣٧ - وأبرز الدور الهام للمنظمة البحرية الدولية في وضع معايير النقل الدولي وتعزيز تنفيذها. وجرى أيضا تناول العلاقة بين الاتفاقية وصكوك المنظمة البحرية الدولية.

٣٨ - ولاحظت عدة وفود أنه بينما تؤدي العملية الاستشارية الغرض الأصلي منها يوجد مجالاً للتحسين من ناحية المضمون والإجراءات والنتائج لتمكين العملية من تحقيق إسهامات ملموسة في الجمعية العامة. وأعرب عن رأي مفاده أن تأييد مواصلة العملية الاستشارية يتوقف على التحسينات من ناحيتي المضمون والإجراءات.

٣٩ - وقدم تحليل لمدى ما أدرج في قرارات الجمعية العامة من عناصر توافقية توصلت إليها الاجتماعات التسعة الأولى للعملية الاستشارية، وللحصة النسبية للعناصر المدرجة المتصلة بالمحالات الرئيسية التي تهم البلدان النامية، ولا سيما بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والتمويل. وأعرب عن الأسف لأن نسبة ضئيلة فقط من العناصر المدججة تتعلق بهذه المجالات المحددة. وقيل أيضاً إن قياس مدى نجاح العملية لا يكمن بالضرورة في التوصل إلى العناصر المتفق عليها وإدراجها فيما بعد في قرارات الجمعية العامة.

٤٠ - وأشارت بعض الوفود إلى أنه في حال عدم إحراز أية نتيجة ملموسة بشأن موضوع معين عاجلته العملية الاستشارية لا يعني ذلك أن العملية الاستشارية قد باءت بالفشل. وبالإضافة إلى ذلك، فعندما تتضمن قرارات الجمعية العامة نتائج ملموسة لا يعني عدم التنفيذ فيما بعد أيضاً، أن العملية الاستشارية قد باءت بالفشل؛ إذ أن التنفيذ يقع بالأحرى على عاتق الدول الأعضاء.

٤١ - وأكدت وفود عديدة أنه يلزم أن تستمر العملية كمنتدى يعالج التدابير الرامية إلى تعزيز التعاون والتنسيق بشأن بناء القدرات، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا، وتساءلت عما إذا كانت البلدان النامية قد استفادت فعلياً من نظر العملية في هذه المسائل. وقدم اقتراح بأن تتضمن ولاية العملية الاستشارية آلية لتنسيق بناء القدرات.

٤٢ - وتناولت بعض الوفود مسألة استصواب النهج الإقليمية ودون الإقليمية لبناء القدرات، بينما أشارت إلى أن الالتزام على الصعيد الوطني بتقييم الاحتياجات والأولويات واستخدام القدرة اللازمة هما أساس نجاح برامج بناء القدرات. كما أشارت إلى أن البلدان المتقدمة والمنظمات الحكومية الدولية معاً قد وضعت برامج بناء القدرات اللازمة لتلبية الاحتياجات المحددة في العملية الاستشارية. وفيما يتعلق ببرامج بناء القدرات التي تتيحها الأمم المتحدة ووكالاتها، اقترحت بعض الوفود إعداد تقييم لآثار هذه البرامج. واقترحت أن يزيد كل من شبكة الأمم المتحدة للمحيطات وأعضائها من نشاطهم وظهورهم في المناطق الإقليمية التي يكون فيها حجم الأنشطة بالمحيطات كبيراً للغاية، ولا سيما في الدول النامية.

وبين نائب منسق شبكة الأمم المتحدة للمحيطات أنه لا توجد أي استراتيجية شاملة مشتركة تربط بين أعضاء الشبكة بشأن ما يضطلعون به من أنشطة لبناء القدرات. وقد أُعد تقييم للآثار على مستوى البرامج فرادى في سياق الأطر القائمة على النتائج، إلا أنه لم تجر أي عملية من هذا القبيل على مستوى شبكة الأمم المتحدة للمحيطات.

٤٣ - وتطُرقت عدة وفود إلى دور شبكة الأمم المتحدة للمحيطات بوجه عام. وفيما يتعلق بتعزيز التنسيق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة، أُشير إلى أن الشبكة تتيح منتدى مفيداً وأن هناك مستوى جيداً من التعاون فيما بين المنظمات التي تتكون منها الشبكة. وتناولت وفود أخرى مسألة فعالية الشبكة وشفافيتها، ولا سيما فيما يتعلق بالصعوبات التي تظهر أثناء الحصول على تقاريرها، في ضوء ولاية العملية الاستشارية المقررة بموجب الفقرة ٨ (ب) من القرار ٣٣/٥٤. كما أثارت عدة وفود مسألة ما إذا كانت الشبكة هي المنتدى الملائم لتقديم التقارير إلى العملية الاستشارية عن إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمحيطات والبحار. وفيما يخص آلية الإبلاغ التابعة لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات، أوضح نائب منسق الشبكة أن تقريراً عن أنشطة الشبكة يُقدم سنوياً إلى العملية الاستشارية وأقر بأن الشبكة بحاجة إلى تحديث موقعها لتوفير معلومات إضافية عن أنشطتها.

(ج) شكل وطرائق العمل الذي تؤديه العملية الاستشارية

٤٤ - أعرب عن رأي مفاده أن تتضمن أية مناقشة لشكل وطرائق العمل الذي تؤديه العملية الاستشارية طريقة انتقاء الموضوع الذي سيكون محور الاهتمام، وماهية جوانب الموضوع التي ينبغي مناقشتها، بالإضافة إلى كيفية معالجة هذا الموضوع.

٤٥ - وأكدت عدة وفود أنه ينبغي للعملية الرامية إلى دراسة وانتقاء المواضيع التي ستناولها اجتماعات لاحقة أن تسهم في التنمية المستدامة وأنه ينبغي ابتكار عملية تتسم بالشفافية والموضوعية والشمول. وأكدت بعض الوفود من جديد على ضرورة توخي الوفود الدقة في انتقاء المواضيع أخذة في اعتبارها التنمية المستدامة، وأن تتولى الوفود التحضير للاجتماعات بتفهمها لجوانب التنمية المستدامة.

٤٦ - وأعرب عن رأي مفاده أن الولاية المنصوص عليها في القرار ٣٣/٥٤ لم تحترم دائماً أثناء انتقاء المواضيع. ولم تتح الاجتماعات على الدوام فرصة مناسبة لتبادل الآراء والمعلومات عن شؤون المحيطات في سياق التنمية المستدامة نظراً لمحدودية نطاق المواضيع المختارة، ولا بد من معالجة هذا الأمر أثناء انتقاء المواضيع التي ستناولها الاجتماعات المقبلة. وفي بعض المواضيع، التي من نوع تغير المناخ والمصائد المستدامة والموارد الجينية البحرية والتكنولوجيا البحرية، يسهل النظر إليها من منظور التنمية المستدامة إذا قورنت بغيرها مثل موضوع الأمن

البحري. وأشار أيضاً إلى أن المواضيع الأخرى، التي من قبيل الجريمة المنظمة عبر الوطنية والمسائل المتعلقة بالإرهاب، سيكون من الأنسب بحثها في محافل أخرى.

٤٧ - ورغم أهمية مواصلة تركيز العملية الاستشارية على المواضيع الداخلة ضمن ولايتها ينبغي لهذا النهج ألا يثنى أيضاً عن معالجة مسائل التنمية المستدامة بطريقة أشمل. ورأت بعض الوفود أن لجميع المواضيع التي نظرت فيها العملية صلات بالتنمية المستدامة.

٤٨ - ومن المهم القيام، أثناء انتقاء المواضيع، بإدماج التحديات والآراء الجديدة في العمل الذي تضطلع به العملية الاستشارية، في حين أن من الضروري تعزيز المناقشة بشأن أي موضوع يحظى باهتمام البلدان النامية.

٤٩ - وفيما يتعلق بالتعاون والتنسيق، أشار إلى أنه ليس بالإمكان تفادي التداخلات بين المناقشات التي تجريها مختلف المنتديات بشأن بعض المسائل. ومع ذلك، يمكن تقليل هذه التداخلات إلى الحد الأدنى بإتاحة الفرصة أمام المنظمات الحكومية الدولية المناسبة كي تقدم إحاطات مسهبة عما حدث من تطورات في منتدياتها. وتستطيع العملية الاستشارية عندئذ أن تركز على تشجيع التعاون والتنسيق وتعزيزهما، وعلى ضمان وضع الدول الأعضاء خطط عمل وطنية وعلى اتباع نهج متكاملة إزاء إدارة المحيطات والسواحل. وحذرت بعض الوفود من استبعاد مواضيع لمجرد ورودها ضمن ولاية منتديات أخرى، ونوهت بأن الهدف من العملية الاستشارية هو تدعيم النهج الجماعية والمنسقة والمتكاملة.

٥٠ - وقيل إن الولاية القائمة وطريقة العمل الحالية قد أتاحت المرونة اللازمة لمعالجة أهم المواضيع ذات الصلة بالإدارة المستدامة لشؤون المحيطات معالجة ملائمة، وأن كفاءة العملية الاستشارية قد تحسنت في السنوات الأخيرة. وقد باتت المناقشة في العملية الاستشارية أكثر تركيزاً، وذلك يعود على الأخص إلى اختيار موضوع واحد لكل اجتماع.

٥١ - واقترحت وفود عديدة أن تركز العملية على مواضيع محددة لعدد من السنوات وأن تواصل النظر فيها ما دامت مهمة. ولم تتناول العملية الاستشارية معظم المواضيع المدرجة في قائمة المسائل التي ستُتّرح على الجمعية العامة، ويلزم إضفاء الأولوية على بعض المواضيع المنتقاة من القائمة.

٥٢ - وناقشت الوفود السبل المتبعة لتحسين انتقاء المواضيع التي ستناقشها العملية. وأشار عموماً إلى أن تحديد المسائل في وقت مبكر سيحسن العمليات التحضيرية السابقة للاجتماع ويرتقي بالمناقشات التي تجري أثناء الاجتماع. وأيدت وفود عديدة توزيع ورقات المعلومات الأساسية أو الورقات المفاهيمية بشأن المواضيع المقترحة قبل بدء المناقشات بوقت كاف، مما يوفر معلومات أساسية، ويحدد المواضيع الفرعية التي يحتمل أن يتناولها المشاركون في

حلقات النقاش والمسائل التي يمكن مناقشتها. ومن المهم أيضاً إدراج معلومات عن دواعي معالجة العملية الاستشارية للموضوع المقترح. واقترحت بعض الوفود توفير إمكانية تقديم المواضيع المقترحة أثناء الاجتماع وإجراء مناقشة أولية للمواضيع قبل أن تنظر الجمعية العامة في المسألة. ويمكن أن يخصص الاجتماع جلسة محددة للمناقشة تحقيقاً لهذا الغرض، وأوصي بتمكين الرؤساء المشاركين من اقتراح المواضيع على الجمعية العامة.

٥٣ - ومن أجل تيسير الأعمال التحضيرية في وقت مبكر، أيدت بعض الوفود وضع برنامج للعملية الاستشارية يستغرق سنتين أو ثلاث سنوات ويمدد الولاية لعدد محدد من السنوات، مشفوعاً بالمواضيع التي ستعالج كل عام التي اتفق عليها بالفعل. وفي هذا السياق، أشارت بعض الوفود إلى أهمية الاحتفاظ بالمرونة في العملية لمناقشة المسائل الناشئة أو الجديدة. وأفيد بأن إدراج جزء يتعلق بالمسائل الجديدة أو الناشئة قد يكون مجدياً في هذا الشأن. وأشارت بعض الوفود إلى إمكانية النظر في أكثر من موضوع واحد أثناء اجتماع العملية كلما وجدت أوجه تآزر بين المواضيع. وأعرب عن رأي مفاده ضرورة نظر الجمعية العامة سنوياً في برنامج العملية. وقد أثبت أيضاً مسألة توقيت اجتماعات العملية وجدوى عقد الاجتماع أثناء فترات أخرى.

٥٤ - وأكدت عدة وفود أن القرارات المتخذة بشأن موضوع التركيز والعناية الشديدة المولاة أثناء الاجتماع لذلك الموضوع يجب أن تتسق مع ولاية العملية الاستشارية والدعائم الثلاثة للتنمية المستدامة. وأيدت وفود عديدة إدراج مسائل التنمية المستدامة أثناء النظر في أي موضوع مقترح. وأشار في هذا السياق إلى أنه ينبغي للعملية ألا تستبعد مناقشة مواضيع عولجت في منتديات أخرى، وأنه يلزم اتخاذ نهج متوازن وشامل إزاء جميع عناصر التنمية المستدامة. والمسألة الرئيسية في هذا الصدد هي ما إذا كان في استطاعة العملية الاستشارية أن تضيف قيمة إلى المناقشة من خلال معالجة المسألة بطريقة متكاملة وشاملة. وأبرزت عدة وفود الحاجة إلى مواضيع محددة وعملية تتيح الفرصة لإجراء مناقشة مركزة.

٥٥ - وأكدت وفود عديدة الحاجة إلى تحسين الأعمال التحضيرية السابقة للاجتماع، ولا سيما بزيادة الوقت المتاح لهذه الأعمال. وأشارت وفود كثيرة إلى أن بدء العملية التحضيرية في وقت مبكر سيحسن نظر العملية الاستشارية في الموضوع، وقُدّم في هذا الصدد عدد من المقترحات المحددة. واقترحت بعض الوفود الشروع في وقت مبكر، مع مكتب رئيس الجمعية العامة، بتعيين الرئيسين المشاركين. ورئي أنه يمكن القيام بذلك في نهاية مدة الرئيسين المنتهية ولايتهما، عوضاً عن بداية ولاية الرئيسين القادمين. كما رئي تعيين الرئيسين المشاركين لمدة سنتين. واقترحت بعض الوفود الأخرى عقد اجتماع تحضيرى لمدة يومين

تجري فيه مناقشات بشأن موضوع التركيز. وأشار إلى أن البدء مبكراً بأعمال تحضيرية سابقة للاجتماع سيحقق فوائد عديدة، بما فيها ضمان مشاركة خبراء ممن يشاركون في حلقات النقاش. وأشارت بعض الوفود إلى جدوى إنشاء قاعدة بيانات تضم أسماء الخبراء.

٥٦ - أبرزت عدة وفود أهمية خبرة المشاركين في حلقات النقاش في العملية الاستشارية. وفي هذا الصدد، شدد العديد من الوفود على ضرورة توسيع نطاق تمثيل أمثال هؤلاء المشاركين من البلدان النامية. ولوحظ أنه مع الحفاظ على الصيغة، ينبغي بذل جهود لكفالة تمثيل متوازن من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ومواصلة الممارسة المتمثلة في إجراء مشاورات مع الدول. واعترف أيضاً بأنه بذلت جهود لدمج خبراء من البلدان النامية في قائمة أمثال هؤلاء المشاركين في الاجتماعات السابقة. ولوحظ أن المشاكل المرتبطة باختيار هؤلاء تعزى أيضاً إلى تأخر تعيين الرئيسين المشاركين اللذين لم يكن لديهما وقتئذ ما يكفي من الوقت للتحضير لاجتماع. وأبرزت أهمية اختيار المشاركين في حلقات النقاش، مع أخذ الولاية المتعلقة بالتنمية المستدامة في الاعتبار.

٥٧ - ودعت عدة وفود إلى تعزيز الجهود الرامية إلى كفالة اشتراك أمثال هؤلاء من البلدان النامية، وأشارت إلى القيود الموجودة من حيث التمويل والحصول على التأشيرات. ولوحظ أن صندوق التبرعات الاستثماري الذي أنشئ بهدف مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول النامية غير الساحلية، يتطلب تمويلاً كافياً ومستمرًا، وأنه يلزم اتخاذ تدابير لتيسير وكفالة الخبرة المستمدة من البلدان النامية. وشددت عدة وفود على ضرورة زيادة التبرعات المقدمة إلى صندوق التبرعات الاستثماري لتيسير وكفالة حضور خبراء من البلدان النامية. وارثمي أن توجيه رسالة من الرئيسين المشاركين قد يكون مفيداً في هذا الصدد. ولوحظ أيضاً أن توفير الرعاية للمشاركين في حلقات النقاش من أجل حضور اجتماع يشكل خياراً من الخيارات.

٥٨ - ولاحظت عدة وفود أن العملية الاستشارية وفرت منبرا لإجراء مناقشة أكثر تكاملاً وتفاعلاً عن طريق جمع الخبراء والأخصائيين ومقرري السياسات وممثلي المجتمع المدني والصناعة وغيرهم من أصحاب المصلحة. وشددت بعض الوفود على الدور الذي تضطلع به العملية الاستشارية في تعميق فهم أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين بالمسائل المؤثرة على المحيطات والبحار.

٥٩ - وفيما يتعلق بالمسائل الناشئة، ناقشت عدة وفود مسألة مدى ضرورة قيام العملية الاستشارية بمجرد تحديد المسائل الناشئة أو ضرورة بذل محاولات لمعالجتها أيضاً. ولاحظ بعض الوفود أن العملية الاستشارية تتيح للمشاركين فرصة لتكوين مواقفهم المرتقبة بشأن

مسألة من المسائل الناشئة في إطار غير رسمي يشمل مجموعة كاملة من أصحاب المصلحة. وقيل أيضا إن العملية الاستشارية ينبغي أن تتابع المسائل الجديدة والناشئة، لكن دون الدخول في مفاوضات بشأن هذه المسائل. إلا أنه أعرب عن رأي آخر مفاده بأن العملية الاستشارية ينبغي ألا تعالج المسائل الناشئة المدرجة ضمن اختصاص منظمات أخرى.

٦٠ - وارتأى أحد الوفود أن من الممكن أن تركز الاجتماعات المقبلة للعملية الاستشارية جزءا لإحاطة تقدمها الأمانة العامة أو شبكة الأمم المتحدة للمحيطات بشأن مسائل يجري تداولها في منظمات أخرى لأن هذا سيسهل المناقشات المتعلقة بتقرير الأمين العام وكذلك المفاوضات المتعلقة بقرار الجمعية العامة.

٦١ - وشدد العديد من الوفود على أهمية قيمة الطابع اللارسمي المفتوح الشامل للعملية الاستشارية بالنسبة للمناقشات المتعلقة بشؤون المحيطات داخل منظومة الأمم المتحدة. وقيل إن العملية الاستشارية عملية مرنة للنظر في شؤون المحيطات مع قليل من القيود على ما يمكن مناقشته.

٦٢ - ولاحظت عدة وفود أن الطابع غير الرسمي للعملية الاستشارية واتساع المشاركة في اجتماعاتها وحرية انسياب المناقشات مواطن قوة أدت إلى نجاح العملية الاستشارية وجدواها. وارتأت وفود أخرى أن العملية الاستشارية تتيح فرصة لتبادل الآراء والمعلومات فيما يتعلق بمسائل المحيطات. وأبرزت أهمية مشاركة المنظمات غير الحكومية.

٦٣ - وأعرب عن القلق فيما يتعلق بمشاركة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، في العملية الاستشارية، مما يكتسي أهمية خاصة، لا لكي يمكنها المشاركة في المناقشات فحسب، بل لأنه يندرج أيضاً ضمن ولاية العملية مراعاتها احتياجات مختلف مناطق العالم.

٦٤ - وأعربت عدة وفود عن قلقها إزاء التفاوض على عناصر متفق عليها في اجتماعات العملية الاستشارية. وقيل إنه يمكن أن تقترح العملية الاستشارية عناصر لتنظر الجمعية العامة فيها، ومع ذلك تؤدي اجتماعات العملية الاستشارية إلى عملية تفاوضية لا تفضي إلى فعالية تلك العملية أو جدواها. ويأتي الوقت المستغرق خلال العملية الاستشارية في السعي إلى اتفاق بشأن هذه العناصر على حساب الوقت والطاقة اللذين يمكن تكريسهما لتبادل الآراء وتعزيز الوعي بمواضيع فيما بين المشاركين، فضلا عن الترويج لركائز التنمية المستدامة الثلاث.

٦٥ - واقترح أحد المشاركين في حلقات النقاش ثلاثة تفسيرات ممكنة لتزايد صعوبة التوصل إلى توافق آراء بشأن العناصر، وهي: (أ) زيادة الطموح من حيث مستوى توافق

الآراء المراد تحقيقه؛ و (ب) تناول مسائل يكون من الأصعب تحديد مجالات لتوافق الآراء فيها؛ و (ج) اختلاف الآراء بشأن الغرض من العملية الاستشارية.

٦٦ - وأبرزت عدة وفود أن القرار ٣٣/٥٤ لا يستلزم من العملية الاستشارية أن تقترح عناصر لتتظر الجمعية العامة فيها. ويمكن أن تفي تلك العملية بولايتها المتمثلة في "تسهيل" أعمال الجمعية إما بإعداد عناصر متفق عليها لإدماجها في قرارات الجمعية أو بمجرد توجيه انتباهها إلى مسائل محددة.

٦٧ - وأعربت بعض الوفود عن اعتقادها بأن العملية الاستشارية ليست هيئة لاتخاذ القرارات وينبغي ألا نعتبر أن نتائجها تفرض أي التزام على الدول الأعضاء خلال المشاورات المتعلقة بقرارات الجمعية العامة. وأكدت تلك الوفود أن العملية الاستشارية أنشئت لتكون منتدى لتبادل الآراء والمعلومات وأن طابعها اللارسمي والاستشاري لا يجعل من مقاصدها التفاوض على نتائج يمكن اعتبارها نتائج ملزمة. ولاحظت بعض الوفود في هذا الصدد المخاطر الناجمة عن المزج بين عملية استشارية وعملية تفاوضية.

٦٨ - كما شددت بعض الوفود على أن العملية الاستشارية ليست منتدى رسمياً لتطوير قانون البحار على نحو تدريجي أو لتفسير الاتفاقية وأنها ينبغي ألا تنظر في مسائل تدرج ضمن اختصاص اجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، قيل إن الجهود الرامية إلى التوصل إلى نتائج متفق عليها في اجتماعات العملية الاستشارية تكرر مهام مشاورات الجمعية العامة بشأن المحيطات وقانون البحار.

٦٩ - ولاحظت بعض الوفود أن علاقة التبعية التي تربط العملية الاستشارية بالجمعية العامة ميزة أساسية للعملية، لكنها شددت أيضاً على أن الرغبة في التوصل إلى عناصر متفق عليها تؤثر سلباً على فعالية العملية، وتأتي على حساب تكريس ما يكفي من الوقت والطاقة لتبادل الآراء وتعزيز الوعي بالموضوع محط التركيز. وفي هذا الصدد، لاحظت بعض الوفود أنه ينبغي للعملية أن تزيد تركيزها على تبادل المعلومات.

٧٠ - وقيل إن من الضروري كفالة استمرار العملية الاستشارية في تقديم مساهمة جوهرية في الفهم الجماعي لمسائل المحيطات وكفالة عدم تحولها إلى عملية عديمة التركيز أو تافهة. وفي هذا الصدد، أشارت بعض الوفود إلى ضرورة السعي إلى توافق الآراء عندما يمكن تحديد إمكانيته، ولاحظت تلك الوفود أن وضع العناصر التوافقية يساعد على هيكلية المناقشات التي تجريها العملية. وأعرب عن رأي مفاده أنه بالتفاوض على العناصر المتفق عليها يمكن أن تيسر العملية المشاورات غير الرسمية المتعلقة بمشاريع قرارات الجمعية بتقصير الوقت اللازم لهذه المناقشات. وبالمقابل، لوحظ أيضاً أن العناصر التوافقية كثيراً ما يتفاوض عليها خلال المشاورات. وكذلك،

جرى التشديد على عدم كمون الصعوبة في التفاوض على العناصر التوافقية، وإنما في تصور أن هذه العناصر ينبغي أن تلزم الوفود في سياق المشاورات غير الرسمية.

٧١ - وأعرب أيضا عن رأي مفاده أن أي نتائج للعملية الاستشارية ينبغي أن تحظى بتأييد جميع المشاركين بهدف تزويد الجمعية العامة بالآراء التوافقية للعملية. وقيل أيضا إن المناقشة ينبغي أن تشكل العنصر الرئيسي للعملية وينبغي أن تُيسر عن طريق آلية يضعها الرئيس المشارك بالتشاور مع الدول الأعضاء. وأشارت بعض الوفود إلى أن النتائج ينبغي أن تكون في شكل بيان مقتضب أو موجز للمناقشات يعده الرئيس المشارك ويعكس المداولات الحقيقية للاجتماع ويبين المجالات التي ارتئي إمكان تحقيق توافق الآراء فيها. إلا أنه أعرب عن رأي آخر مفاده أنه سيكون من المفيد للرئيسين المشاركين التماس آراء الوفود بشأن المجالات المتصورة لتوافق الآراء، وذلك بهدف تلافي سوء التفاهم.

٧٢ - ولاحظت عدة وفود أن المفاوضات هي سبب الشواغل العملية التي يمكن أن تحد من عالمية أي اتفاق يُتوصل إليه. وشددت بعض الوفود على ضرورة تغيير الممارسة المتمثلة في النظر في العناصر المتفق عليها في اليوم الأخير للاجتماع، لكفالة تمكن جميع الوفود، على قدم المساواة، من الاتصال بعواصم بلدانها. كما أن الوفود التي لديها عدد قليل من المندوبين أو مندوب واحد فقط كثيرا ما تجد نفسها في وضع غير موات بوضوح عندما تستمر الاجتماعات إلى ساعات متأخرة. وجرى التأكيد على استحالة الاستمرار في هذه الممارسة. وذكر وفد آخر بأن الدول النامية قد أعربت عن تحفظها إزاء الممارسة المتمثلة في عقد جلسات متأخرة لإيجاد توافق آراء بشأن العناصر المتفق عليها في غياب الترجمة الفورية بجميع اللغات الرسمية، ولاحظ أن هذا يطرح مشكلة تحول دون مشاركتها بفعالية. إلا أنه قيل أيضا إن العملية الاستشارية ينبغي أن تعترف "بتوافق الآراء الطبيعي" حيثما وجد بينما ينبغي عدم إجبار الوفود على التوصل إلى توافق الآراء للخروج بعناصر متفق عليها.

(د) مسائل يمكن أن تستفيد من الاهتمام بها في الأعمال المقبلة للعملية الاستشارية

٧٣ - عُرضت على الاجتماع قائمة مبسطة تجميعية أعدها الرئيس المشارك وتضم مسائل يمكن أن تستفيد من الاهتمام بها في الأعمال المقبلة للجمعية العامة المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار^(٤). وأشارت بعض الوفود إلى مسائل تحتاج إلى مزيد من الجهود، ولا سيما صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، بما في ذلك ما قد يتعلق بالجريمة المنظمة الدولية؛ والقرصنة والسطو المسلح؛ والسلامة والأمن البحريين؛ والمحيطات وتغير

(٤) http://www.un.org/depts/los/consultative_process/composite_list_issues_2008.pdf

المناخ؛ وتغير المناخ من حيث علاقته بالأمن والبقاء، ولا سيما بالنسبة للمناطق الساحلية المنخفضة والبلدان الجزرية المنخفضة؛ وحفظ البيئة البحرية؛ وحماية الموارد الحية؛ وسلامة الملاحة وإصدار الخرائط الملاحية؛ واستخدام موارد المحيطات على نحو مستدام؛ وأثر الإعانات غير المنصفة على صناعة صيد الأسماك في البلدان النامية؛ والتعاون والتنسيق فيما بين دول العلم والدول الساحلية ودول الميناء في تنفيذ "الاتفاقية"؛ والحفظ من حيث علاقته بالحياة والبيئة البحريتين. وثمة مسائل أخرى ذكرت خلال الاجتماع العاشر، شملت التلوث بالمواد تحت سطح البحر؛ والمحميات البحرية؛ وآليات إدارة النظام الإيكولوجي الرامية إلى منع تناقص الأنواع وانقراضها؛ وتحمض المحيطات وأثره على الأمن الغذائي؛ وأثر تغير درجة حرارة المحيطات على الأرصد السمكية. ولوحظ أن أساليب التنفيذ وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا المناسبة مسائل شاملة.

البند ٤ من جدول الأعمال - النظر في نتائج الاجتماع

٧٤ - كما ذكر وقت إقرار جدول الأعمال، قدم الرئيسان المشاركان موجزا للمناقشات التي دارت في الاجتماع العاشر في إطار البند ٤ من جدول الأعمال. وأيد الاجتماع بوجه عام موجز المناقشات الذي أعده الرئيسان المشاركان. وقدمت بعض الوفود بعض الاقتراحات التي وافق الرئيسان المشاركان على إدراجها في النص النهائي.